منظمة التعاون الإسلامي

OIC/CFM-40/2013/MM/SG.REP.

الأصل: عربي

تقرير الأمين العام
بشأن
وضع الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء
مقدم إلى
الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية
(دورة: .....)

كوناكري، جمهورية غينيا
6 – 8 صفر **1435**هـ
9 – 11 ديسمبر **2013**م

25. 07- 2013

أحوال الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة:

1. لقد توسعت جهودنا خلال السنوات الماضية للاهتمام بقضايا الأقليات المسلمة حول العالم، وتقدمنا بالعديد من المبادرات، وتحدثنا مع السلطات المعنية حول مواضيع تتصل بأحوال المسلمين هناك وكيفية مساعدتهم على تجاوز الصعوبات والمعوقات القائمة، باعتبار أن منظمتنا هي المنظمة الدولية الأساس التي تضم جميع البلدان الإسلامية، والتي أخذت على عاتقها الاهتمام بقضايا المسلمين خارج العالم الإسلامي، والتي تعيش في مساحة شاسعة من الأرض يعيشون في مجتمعات الأكثرية، الأمر الذي يعرضهم في بلدان عديدة إلى أنواع متعددة ومعقدة من المشاكل والتحديات التي تهدد وجودهم وهويتهم. كما يتعرض بعضهم لعمليات القتل والطرد والتشريد كما هو حاصل لمسلمي ميانمار. غير أن هذه الحالات لا يجعلنا ننسى بأن الكثير من الأقليات المسلمة حول العالم تأخذ حقوقها وتتمتع بقدر كبير من الحرية ويتنامى عددها ومكانتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في مجتمعاتها.

2. ولمتابعة قضية مسلمي الروهنجيا، قامت بعثة لتقصي الحقائق بزيارة إلى ميانمار في سبتمبر 2012، وقدمت تقريرها إلى المؤتمر الوزاري السابق، حيث أكدت بأن أوضاع المسلمين هناك تزداد سوءاً يوماً بعد يوم. فقد حشد البوذيون المتشددون كل قواهم من أجل اقتلاع المسلمين الروهنجيا من ديارهم وأراضيهم وممارسة عمليات التطهير العرقي بحقهم. وقد أكدتُ وقوفنا وتضامننا مع مسلمي الروهنجيا وإدانة أعمال العنف بحقهم، وأكدنا على ضرورة عودتهم إلى بلادهم وحمايتهم وتعويضهم عن ممتلكاتهم، ليس فقط تحقيقاً للعدالة وحماية حقوق الإنسان، بل لأننا ندرك ونحرص على عدم تسبب هذا النزاع ليتحول إلى صراع مفتوح بين الإسلام والبوذية. وقد نبهت في مناسبات عديدة الأطراف الفاعلة في هذه القضية من خطورة هذا الأمر والانزلاق لهذا الوضع الخطير.

3. بعد التغييرات الديمقراطية المحدودة في ميانمار في نوفمبر 2010م وإجراء انتخابات تكميلية هناك، لازال مخطّط اضطهاد المسلمين الروهنجيا مستمرا حتى يومنا هذا في راخين المعروف سابقا "بأراكان" ومع استمرار هذا الوضع دعوت في5 أغسطس 2012م لعقد اجتماع استثنائي للجنة التنفيذية للمنظمة بجدة. وقد اعتمد الاجتماع عدداً من التدابير والتوصيات المهمة التي قُدِّمت إلى مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الاستثنائية الرابعة حيث اعتمد تشكيل فريق الاتصال على المستوى الوزاري المعني بالروهنجيا في ميانمار. كما قدّمت تقريرا مفصّلا حول هذا الموضوع في اجتماع مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة في جيبوتي في نوفمبر 2012، الذي اعتمد قرارًا دعا للأمم المتحدة التعجيل باتخاذ التدابير اللازمة لحماية المسلمين الروهنجيا. كما كثفتُ اتصالاتي من أجل

تنفيذ القرار الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في جيبوتي والذي طلب إيفاد وفد وزاري إلى ميانمار لإجراء محادثات مع حكومتها بشأن أزمة جماعة الروهنجيا. وفي مؤتمر القمة في القاهرة في شهر فبراير 2013، توجهت إلى رؤساء الحكومات مباشرة وناشدتهم التحرك، ودعوت إلى التعاون مع المنظمة لإيصال المعونة الإنسانية إلى السكان المتضررين.

4. عقد فريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المكلّف بمتابعة مجتمع الروهنجيا المسلمة في ميانمار اجتماعاً له في يوم 14 أبريل 2013م على المستوى الوزاري في مقر المنظمة لمناقشة الوضع الحرج للمسلمين في ميانمار وشدّد على ضرورة احترام حقوق الإنسان والقواعد المتعارف عليها دوليا، وأدان انتشار العنف في مناطق أخرى بميانمار، كما أدان استمرار تجاهل القانون الدولي. وأشاد بجهود الأمين العام لتسوية هذه القضية. وقد أكد في نهاية المداولات على عدد من الأمور الهامّة منها: مسؤولية تحمل حكومة ميانمار الكاملة في حماية كافة المواطنين والاضطلاع مسؤوليتها في هذا المجال ومحاكمة كلّ المتورّطين في العنف. وأكد على ضرورة مواصلة الحوار مع حكومة ميانمار.

5. كما دعا فريق الاتصال على أهمية تنفيذ مقترح الجمهورية التركية بوصفها من رعاة تحالف الحضارات في عقد اجتماع بين الأطراف المعنية لحل القضايا العالقة بين المجتمعات البوذية والمجتمعات المسلمة من خلال الحوار. كما أوصى الأمانة العامة لعقد لقاء حوار بين المعتنقين البوذيين والمسلمين وكبار رجال الدين وقادة الرأي بغية تعزيز الحوار بين الأديان. كما أقرّ تشكيل لجنة مصغرّة للمتابعة مؤلفة من رئاستي القمة والوزاري ودولة المقر والأمين العام لصياغة خطة وبرنامج عمل لوضع القرارات والتوصيات بشأن مسلمي ميانمار موضع التنفيذ. وقد عقدت أولى اجتماعاتها في يوم 13 مايو 2013م في مقر المنظمة بجدة حيث تم استعراض تطورات قضية مسلمي الروهنجيا.

6. أكدت لجنة المتابعة على مواصلة الاتصالات مع حكومة ميانمار والمنظمات الدولية والإقليمية وتنسيق حملة إعلامية لتوضيح معاناة المسلمين هناك والتأكيد على استمرار دعم المنظمة لاتحاد مسلمي الروهنجيا **(A R U)** والمركز الإعلامي الدولي لمسلمي أراكان الذي مقرّه في هولندا.

7. بعثتُ برسالة، نيابة عن الدول الأعضاء، إلى فخامة رئيس جمهورية ميانمار Thein Sein، حملها مبعوثي الخاص السيد طلال داعوس، مدير إدارة الأقليات المسلمة، يوم 25 يونيو 2013 وسلمها إلى معالي وزير خارجية ميانمار، وقد عبرتُ في رسالتي عن الرغبة في فتح حوار بناء بين العالم الإسلامي وجمهورية ميانمار لما فيه مصلحة تقوية التعاون والروابط والمصالح المشتركة. وأكدت بأن وقف العنف ضد المسلمين وغيرهم هو مسؤولية

الحكومة وحماية المسلمين تقع على عاتقها، وناشدته بذل أقصى الجهود لوقف موجة العنف والكراهية ضد المسلمين باعتبارهم مواطنين، ودفع تعويضات للمتضررين منهم الذين فقدوا ممتلكاتهم..

هذا وقد أكد وزير خارجية ميانمار بأن حكومة ميانمار تبذل كل ما في وسعها لتحقيق الأمن والاستقرار في المناطق التي حصلت فيها هذه الأحداث، وقد رحب ضمنياً بزيارة معالي الأمين العام وفريق الاتصال الوزاري المعني بمتابعة قضية مسلمي الروهنجيا، ووعد أن تتم هذه الزيارة في الوقت الملائم.

8. برعاية الأمين العام عُقد اتحاد الروهنجيا أراكان اجتماعاً له في مقر المنظمة بجدة يومي 7 و8 يوليو 2013، وقد تم في هذا المؤتمر اعتماد ميثاق اتحاد روهنجيا أراكان وانتخاب المدير العام والمجلس الاستشاري وانتخاب مجلساً تنسيقياً إقليمياً لمدة سنتين.

9. وقع في طرابلس في عام 1976 اتفاقية السلام بين الحكومة الفلبينية والجبهة الوطنية لتحرير مورو (MNLF) تخلى المسلمون بموجبها عن المطالبة بالانفصال والاستقلال في مقابل منح المسلمين حكماً ذاتياً واسع الصلاحيات شمل 13 محافظة و9 مدن. غير أن هذا الاتفاق لم يُنفذ. وتطلب الأمر منا جهوداً استمرت عشرين سنة أخرى تم بعدها توقيع اتفاق جديد نهائي للسلام في 1996. إلا أن حكومة الفلبين قامت بإجراء استفتاء بشكل منفرد وتم تكوين حكم ذاتي في 5 ولايات ومدينة واحدة، الأمر الذي اعتبرته الجبهة الوطنية تراجعاً عن التعهدات وخرقاً للاتفاقية.

10. وعند وصول المفاوضات إلى طريق مسدود، قمتُ بإطلاق مبادرة المحادثات الثلاثية بين حكومة جمهورية الفلبين والجبهة الوطنية لتحرير مورو والمنظمة عام 2007م، في محاولة لحل المشاكل التي تعترض تنفيذ الاتفاق. ولا تزال القضايا الرئيسية دون حل، وهي: مساحة منطقة الحكم الذاتي، وتقاسم الثروات وتعريف المعادن الإستراتيجية والحكومة الانتقالية. ومن أجل تذليل تلك الصعوبات سوف أقوم بدعوة الطرفين لعقد اجتماع ثلاثي في أقرب فرصة ممكنة.

11. لقد أوضحت في التقرير المقدم إلى مؤتمر جيبوتي بأن حكومة الفلبين قد فتحت مفاوضات منفصلة مع الجبهة الإسلامية لتحرير مورو (MILF) برعاية ماليزيا، وتوصل الطرفان إلى اتفاق إطاري للسلام بينهما وُقِع في 15 أكتوبر 2012.

12. وعند دراسة المؤتمر الوزاري لهذا الموضوع، أكد بأن هذا الاتفاق شابه الكثير من النواقص ولم يلبي تطلعات وحقوق المسلمين في جنوب الفلبين، وأرى بأنه من الواجب العمل على تلبية كافة حقوق ومطالب المسلمين في جنوب الفلبين، وعلى ضرورة الالتزام باتفاق طرابلس للسلام الموقع عام 1976 واتفاق السلام النهائي عام 1996م، والتمسك بمساحة الحكم الذاتي المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وضمان عدم تعارضه مع بنودها.

13. أما بخصوص التنسيق بين مواقف الجبهتين، الجبهة الوطنية لتحرير مورو MNLF والجبهة الإسلامية لتحرير مورو MILF، فقد دعوت الجبهتين لاجتماعات عديدة، وتم الاتفاق على إنشاء منبر للتنسيق بين الجبهتين ("BCF" Bangsamoro Coordination Forum) في جيبوتي. وستقوم الأمانة العامة بالدعوة إلى اجتماع آخر للإعداد لمبادئ إرشادية حول عمله في المستقبل القريب.

14. خلال السنوات الماضية تم إرساء حوار مثمر ومتين مع حكومة تايلند توجت بزيارتي التاريخية في عام 2007 وصدور بيان مشترك عقب هذه الزيارة أكد على ضرورة مواصلة الجهود والعمل على تحسين أحوال المسلمين في المقاطعات الحدودية الجنوبية وإعطائهم الفرصة في إدارة شؤونهم بأنفسهم. وقد قدمت تقريراً مفصلاً إلى مؤتمر جيبوتي لهذه الجهود. وبناء على ما قدمه لنا وفدا رفيع المستوى الذي زار تايلند في منتصف مايو 2012. وخلال الفترة الماضية تواصلت الاتصالات مع الجانب التايلندي للعمل على تذليل العقبات التي تعترض تنفيذ ما ورد في البيان الختامي، بما في ذلك العمل على إنهاء حالة الطوارئ بشكل تدريجي وإدخال لغة الملاي كلغة رسمية ثانية إلى هذه المقاطعات، وتشكيل محاكم إسلامية خاصة بالمسلمين.

15. وقد حصلت تطورات مهمة عندما قامت حكومة تايلند بإبرام مذكرة تفاهم بين تايلند وممثل الجبهة الوطنية الثورية (BRN)، وذلك في كوالالمبور في 28 فبراير 2013. وقد عينت حكومة تايلند السكرتير العام لمجلس الأمن القومي لرئاسة فريق دعم هذه الجهود وإيجاد الظروف الملائمة لإحلال السلم في المحافظات الجنوبية الحدودية لتايلند. إن هذا الاتفاق هو خارطة طريق أكثر منه اتفاقية، ونأمل في المستقبل أن تضم لهذه الحوارات كافة الأطراف الممثلة لمسلمي جنوب تايلند على أساس برنامج واضح ومحدد وتتواصل الاجتماعات بكل شفافية لتناقش كل القضايا التي تخص مستقبل المسلمين في جنوب تايلند.

16. التقيت في السادس من يوليو 2013 رئيسة وزراء تايلند نيغلاك شيناوترا في اسطنبول، وتركز اللقاء حول وضع المسلمين في جنوب تايلند والعلاقات الثنائية. وأشارت رئيسة الوزراء أن الحكومة تسعى لرفع حالة الطوارئ في خمس محافظات حدودية جنوبية بالتشاور مع المجتمعات المحلية وإيجاد حلول سلمية لمشاكل الجنوب وكذلك الحصول على دعم منظمة التعاون الإسلامي في هذا الإطار، وذكرت بأن الحكومة اتفقت مع المجموعات الإسلامية على وقف إطلاق النار خلال شهر رمضان المبارك. وقد رحبتُ بهذه التطورات وأكدتُ بأن المنظمة تدعم كل المبادرات السلمية التي تضمن حقوق الإنسان والتي تعزز التفاهم المشترك والحوار والتعاون من أجل النهوض بالمجتمعات المسلمة في كل مكان.

17. وفيما يخص المسلمين في اليونان، حثت منظمة التعاون الإسلامي الحكومات اليونانية على الاعتراف بالهوية الثقافية والحقوق الدينية والمدنية للأقلية الدينية في تراقيا الغربية لسنوات طويلة. ومنذ السنة الماضية، بدأت المنظمة أيضاً تسترعي الانتباه إلى المشكلات التي يعاني منها المسلمون في دوديكانيسيا. لا يزال الحظر مفروضاً على التعبير عن الهوية الثقافية والعرقية من خلال أسماء جمعيات الأقلية التركية ولا تزال القيود التي تحد من حرية التجمع قائمة. وكذلك لا تستطيع الأقلية المسلمة أن تستفيد من ممتلكات أوقافها التي ضاع أغلبها بسبب سوء الإدارة ومصادرتها من قبل المجالس المعينة. وتشكل الغرامات الباهظة المفروضة على الصحف وقنوات الراديو المحلية الخاصة بالأقليات وسائل أخرى لترهيب الأقلية. ومن جهة أخرى، فإن أعمال التخريب وتدمير المساجد والأضرحة والمقابر الإسلامية تثير قلقاً بالغاً.

18. لا تزال اليونان ترفض الاعتراف بمفتيي كوموتيني وكزانتي في انتهاك لمعاهدتي السلام لأثينا الموقعة عام 2013 ومعاهدة لوزان للسلام الموقعة عام 1923. كما لم تنفذ الحكومات اليونانية الأحكام الخمسة الصادرة عن المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان بهذا الخصوص. وفي يناير 2013، أصدر البرلمان اليوناني تنظيماً تشريعياً يتعلق بتعيين 240 إماماً رغم المعارضة الشديدة للأقلية المسلمة. وقد توصلت الأمانة العامة بعدد من البيانات من جمعيات الأقلية التركية في تراقيا الغربية تبلغ فيها رد فعلها بهذا الشأن. ويعد هذا تدخلاً واضحاً آخر من قبل الدولة اليونانية في الاستقلال الديني للأقلية المسلمة التي تحميها معاهدة لوزان للسلام الموقعة سنة 1923.

19. ومن جهة أخرى، يظل التعليم أحد المجالات الرئيسية التي ينبغي لليونان أن تتخذ إجراءات عاجلة بشأنها نظرا لكون مشاكل التعليم تقوض التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الإقليم والذي يعد من أفقر الأقاليم في الإتحاد الأوربي. وكمثال أخير على ذلك، فرغم كون التعليم التمهيدي إلزامي في اليونان، لا تسمح الدولة اليونانية للأقلية بفتح رياض الأطفال مزدوجة اللغة رغم المادة 40 من معاهدة لوزان للسلام التي تنص على أن الأقلية "تتمتع بنفس الحق في إنشاء وإدارة ومراقبة أية مؤسسات خيرية ودينية واجتماعية وأية مدارس ومؤسسات للتعليم والتربية، على نفقتها..." ونتيجة لذلك، فإن الآباء الذي ينتمون للأقلية مرغمون على إرسال أطفالهم إلى دور الحضانة اليونانية التي لا تتيح لهم أي خيار سوى تلقي تعليم يعتمد على الديانة المسيحية الأرثوذكسية وبلغة غير لغتهم الأم.

20. أما مسلمو جزيرتي رودس وكوز اللتين لا يعترف لهم بصفة الأقلية، فلا يزالون يواجهون العديد من الصعوبات والقيود في مجال تعليم اللغة والدين، وفي إدارة أوقافهم وفي حقهم في ممارسة عباداتهم في جميع المساجد في الجزيرتين. ومما يبعث على القلق أيضا

تدهور حالة المآثر العمرانية الإسلامية في هاتين الجزيرتين كالمساجد والمقابر الإسلامية، كما يبين ذلك تقرير اعتمدته الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في مارس 2012.

21. وإذ أرحب بجهود الحكومة اليونانية لبناء مسجد في أثينا سيستفيد منه حوالي 200,000 مسلم يعيشون في العاصمة اليونانية، يؤسفني أن أبلغ عن تنامي اليمين المتطرف في اليونان الذي يخلق توتراً بين المسلمين وغيرهم من سكان البلد. وبصفة خاصة، هناك قلق متنامٍ من البيانات الاستفزازية لأعضاء حزب الفجر الذهبي الممثل في البرلمان اليوناني والأعمال العنيفة لأنصاره في حق المسلمين في اليونان.

22. في المؤتمرات السابقة قدمت تقارير منفصلة عن أحوال المسلمين في بلدان عديدة خارج العالم الإسلامي، وهنا أتحدث بإيجاز شديد عن أوضاع المسلمين في جمهورية إريتريا الفيدرالية الحبشة للأهمية بعد التطورات التي حصلت هناك خلال العشرين سنة الماضية. يتكون المجتمع الأثيوبي من مجموعات عرقية كثيرة يصل عددها إلى 83 ويتحدثون بمائتي لهجة محلية. ويبلغ عدد سكان الحبشة 83 مليوناً نصفهم تقريباً مسلمون وينحدر غالبيتهم من الأرومو وعفار والصومال. ويعود تاريخ دخول الإسلام إلى الحبشة إلى بداية ظهور الإسلام في 615 ميلادية أثناء حكم الملك أصحمة بن أبجر النجاشي.

23. أثيوبيا اليوم جمهورية برلمانية اتحادية وفقا للدستور عام 1996م. وقد أعيد تشكيل الأقاليم على أساس عرقي، وتم منح الأقليات العرقية حقوقها الدستورية. ويشكل مسلمو أثيوبيا أكثرية عددية، غير ان المؤرخين والغرب عموما يميلون للنظر لأثيوبيا كدولة مسيحية، ولعل تلك النظرة مردها إلى أن أثيوبيا حكمتها ممالك مسيحية مسيطرة، واستأثروا بالحكم والسلطات خلال فترات طويلة في هذا البلد. ينتشر المسلمون في معظم الأقاليم الجغرافية، وبين معظم المجموعات العرقية كما أنهم يشاركون في الحياة القومية في البلاد. ويحتاج تاريخهم إلى التجميع والتوثيق، ويتداخل المسلمون مع المسيحيين في معظم مناطق أثيوبيا وعلاقاتهم مع بعضهم ودية.

24. يتمتع المسلمون اليوم في أثيوبيا بوضع أفضل مما كان عليه سابقا، حيث أعطوا حرية دينية أكبر، كما أن الدستور أكد على ضرورة فصل الدين عن الدولة في المادة الحادي عشر، كما نصت في المادة الثانية عشر على ألاّ يكون هنالك دين للدولة، كما أشارت الفقرة الثالثة عشر من المادة بألاّ تتدخل الدولة في الشؤون الدينية ولا يتدخل الدين في شؤون الدولة. ويعتبر ذلك تطورا هاماً حيث كانت تعتبر المسيحية الدين الرسمي للدولة. وقد أبقت السلطات على محاكم المسلمين التي تتعامل مع الأحوال الشخصية مستندا إلى الشريعة الإسلامية، وشجعت تعليم اللغة العربية، كما أصبحت عطل المسلمين عطلا

رسمية. وسمح للمجلس الإسلامي الأعلى في أثيوبيا لتولّي شؤون التعليم الديني ونشر الإسلام وبناء المساجد.

25. في إطار التواصل مع المجتمعات والأقليات المسلمة، تعتزم الأمانة العامة عقد ندوة بعنوان "**الإسلام والمسلمون في شمال أمريكا**" بمدينة واشنطن في نهاية هذا العام بالتعاون مع الاتحاد الإسلامي في أمريكا الشمالية، وتتركز حول أحوال المسلمين السياسية والثقافية والدينية. وسوف يشارك فيها نخبة ممتازة من قادة المسلمين والمنظمات والمؤسسات الإسلامية هناك.

أُقدَّمُ هذا التقرير إلى الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية لاتخاذ ما يراه مناسباً.

– – –